

وجه المجلس الدستوري الفرنسي، صفة قوية إلى حكومة الرئيس الاشتراكي فرنسوا هولاند السبت، بإصداره قرارا أبطل بموجبه ضريبة الـ 57% التي فرضتها على أصحاب الثروات الضخمة معتبرا هذا الإجراء المثير للجدل الذي دافعت عنه الحكومة بقوة هو إجراء غير دستوري.

وسارع رئيس الوزراء الفرنسي جان- مارك آيرولت إلى التعليق على هذا القرار، مؤكدا أن حكومته "ستقترح آلية جديدة تتفق والمبادئ التي طرحها قرار المجلس الدستوري".

وبناء على طعن تقدم به نواب من المعارضة اليمينية، اعتبرت هذه الهيئة القضائية المولجة النظر في دستورية القوانين، أن هذه الضريبة الاستثنائية التي فرضتها الحكومة لمدة عامين على الشريحة من المداخيل التي تزيد عن مليون يورو سنويا للمكلف، وضمنتها في ميزانية العام 3102، لا تراعى مبدأ المساواة.

واعتبر المجلس أن هذه الضريبة "ترتكز إلى مدخول كل شخص طبيعي" في حين أن الضريبة على المدخول تحتسب على أساس مدخول "كل بيت" أو "كل أسرة".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 29/12/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com